

أريه م. دبنوف *

حرب تقسيم؟ إعادة تقييم حرب عام ١٩٤٨ في فلسطين من منظور عالمي **

حالة الألمانيتين، والكوريتين، وتقسيم القارة الهندية، وتقسيم فلسطين. ولكن ما العلاقة التاريخية، إذا كان هناك ثمة علاقة، بين تفكيك الاستعمار والتقسيم؟ هل يجب علينا أن نفهم العنف واسع النطاق الذي كان في كثير من الأحيان غير مسبوق، بالإضافة إلى التهجير القسري، وأزمة اللاجئين الناتجة عن التقسيمات - حوالي ٧٠٠,٠٠٠ نازح فلسطيني يشكلون مثلاً على ذلك، وما بين ١٥ إلى ٢٠ مليون لاجئ ومطروود في الهند

تفكيك الاستعمار (decolonization) - هو مصطلح يستخدم لوصف استبدال الإمبراطوريات الاستعمارية (empire) العابرة للقارات بدول قومية ما بعد استعمارية (postcolonial nation-states) في الجنوب - ويظهر المصطلح بشكل بارز في حسابات التاريخ العالمي بعد عام ١٩٤٥. التقسيم (partition) - التقسيم السياسي للمساحات الجغرافية إلى دولتين - كان أيضاً نمطاً عالمياً في الوقت نفسه، كما نرى في

* أريه دبنوف (Arie M. Dubnov) بروفيسور في الدراسات الإسرائيلية في جامعة جورج واشنطن. وهو مؤرخ مهتم بالتاريخ اليهودي والإسرائيلي في القرن العشرين، مع التركيز على تاريخ الفكر السياسي، ودراسة القوميات، وتفكيك الاستعمار وسياسات التقسيم.

** تستند هذه المقالة إلى فصل في كتاب: Victor Kattan & Amit Ranjan, eds., The Partitions of India and Palestine in 1947: Comparative Perspectives (Brill's series on Social, Economic and Political Studies of the Middle East and Asia). وقد قام المؤلف مشكوراً بتزويد «مدار» بنسخة مصغرة من هذا الفصل بتاريخ ٢٨ كانون الثاني ٢٠٢٢، وهي التي نقوم بترجمتها هنا.

يشكلون مثلاً آخر - كجزء من ما يسمى «الحروب القذرة» لتفكيك الاستعمار، وكنائج حتمية لما يسمى في كثير من الأحيان «نهاية الإمبراطورية»؟ هل كان تفكيك الاستعمار والتقسيم نتاج «نظام بريطاني-عالمي» (British world-system)، إذا استخدمنا كلمات المؤرخ جون داروين (John Darwin)،^١ الذي انطوى على أنماط غير رسمية من التأثير الإمبريالي كانت موجودة جنباً إلى جنب مع السيطرة الإمبريالية الرسمية والمباشرة؟ تبدو هذه الأسئلة نظرية ومجردة، ولكنها ملحة وذات صلة في زماننا.

يحاول هذا المقال التطرق إلى بعض هذه الأسئلة، دون تقديم إجابة شاملة وموثوقة. اقترحت مسبقاً أنه يجب علينا العودة بفكرة التقسيم لتتبع نشأتها في سنوات بين الحربين العالميتين ووضعها في سياق بريطاني إمبريالي، وأنها ظهرت، على نحو قد يناقض وجهة النظر الراهنة، كأداة إدارة استعمارية للحفاظ على الاختلافات الدينية والعرقية ضمن الإمبراطورية والسيطرة عليها.^٢ يمثل المقال الحالي خطأ مستمراً من الأبحاث والتفكير، في محاولة لوضع تقسيمات كل من فلسطين والهند عامي ١٩٤٧-١٩٤٨ في إطار المقارنة، أو إذا شئنا أن نكون أكثر وضوحاً، كأجزاء من تاريخ متشابك يمكن ربطه بالحاضر. نحن نعلم الكثير عن أسباب النكبة الفلسطينية والمغامرة الطائشة والوحشية لتقسيم الهند، لكننا تجنبنا حتى وقت قريب ربط النقاط التي من شأنها أن تقتصر هذه التواريخ على ظروفها الاستثنائية المروعة. وعلى وجه الخصوص، أود أن أقترح في هذا المقال أن حرب ١٩٤٨ يمكن فهمها بشكل أفضل على أنها حرب تقسيم، كما سأجادل أيضاً أن حروب التقسيمات لا تنتهي في ساحة المعركة أبداً. إلى جانب العنف الجسدي، والعنف العسكري أو الميليشيات، يشكل التقسيم مشروعاً يستند إلى بيروقراطية الدولة والتشريع والمأسسة. الأمر الذي يجعل التقسيم مختلفاً تماماً عن مجرد «حدث» تاريخي عادي. إنه يحول التقسيم إلى عملية مستمرة، تلقي بظلالها القاتمة لفترة طويلة بعد انتهاء العنف اللحظي.

ويتعين علينا في البداية أن نوضح التالي: إن فهم الطرق التي أصبح بها التقسيم «نظرية متنقلة عبر الجغرافيا»، وكيف تم استيرادها (أو زرعها) في مناطق جديدة، لا يعني أن نفصل عن الظروف المحلية

الخاصة بكل حالة. علاوة على ذلك، فإن فكرة التقسيم لم تنشأ من العدم، بل كانت مرتبطة دائماً بالديناميكيات المحلية التي تتحرك في اتجاه الانفصال. ومع ذلك، لم يكن الانفصال دائماً مبنياً على فكرة الوصول إلى دول قومية منفصلة. في حالة فلسطين الانتدابية، يمكن أن نجد اهتماماً كبيراً بخطط «تحويل فلسطين إلى كانتونات» (cantonize)؛ أي اتباع النموذج الكونفدرالي السويسري، قبل ظهور خطة التقسيم الأولى في العام ١٩٣٧. وكان المنطق التوجيهي خلف خطط تحويل الأرض إلى كانتونات هو التخفيف من العدوة المتزايدة بين اليهود والعرب الفلسطينيين داخل دولة واحدة، وهو أمر بالغ الأهمية. يمكن العثور على مناقشات مبكرة من هذا النوع في أواخر العشرينيات من القرن الماضي في كتابات أعضاء «بريت شالوم» (Brit Shalom)، وهي مجموعة من البروفسوريين في الجامعة العبرية معظمهم جاؤوا من وسط أوروبا، والذين كانوا مرتابين من الحكم البريطاني وبيحثون عن نماذج للدول ثنائية القومية. وبالإمكان العثور عليها أيضاً بين رجال الإدارة الاستعمارية البريطانيين: قبل وصول لجنة تحقيق اللورد بيل إلى فلسطين عام ١٩٣٦ للتحقيق في أسباب اندلاع ما تسميه المصادر الحالية بالثورة العربية الكبرى، قام مساعد مفوض المنطقة في الناصرة، آرثر كاست (L. G. Archer Cust)، بإعداد مذكرة طويلة حول تحويل فلسطين إلى كانتونات للمكتب الاستعماري. تحدثت مذكرات كاست المكتوبة في ١٨ كانون الثاني ١٩٣٥ بشكل صريح عن «ترسيم حدود المناطق العربية واليهودية» والتي بدورها ستكون «إدارات مستقلة» [تتمتع] بأكثر قدر ممكن من السلطة التشريعية والتنفيذية». وشرح أن هذه «ستبدل الحكم المباشر للقوى الانتدابية بنظام رقابة وتفتيش».^٣ ناسب اقتراح كاست العقلية شبه الفيدرالية التي كانت شائعة في ذلك الوقت، دون الإشارة إلى الدول المستقلة ذات السيادة التي قد تنجم عن ذلك. والأهم من ذلك، لم تهدد هذه الخطة الهيمنة الاستعمارية، بل جعل الحكم البريطاني بمثابة السقف الذي ستنشأ تحته دولتا حكم ذاتي. من الجدير بالذكر أن كاست اقترح أيضاً «إلغاء حدود الأردن غير الطبيعية وغير الضرورية» لربط المناطق العربية غرب نهر الأردن وشرقه، إضافة إلى ترسيم حدود فاصلة جديدة. كان هناك توابع ديمغرافية كبيرة لمحو الخط

هناك أيضًا مصطلحان آخران على الأقل نجدهما لدى المؤرخين الذين وضعوا آراءهم حول حرب العام ١٩٤٨ في فلسطين: «الحرب الأهلية» (civil war) و«الحرب الشاملة» (total war). مرة أخرى، تمتلك المصطلحات القدرة على تحديد وعينا وتأطيره. لم يتم استخدام كلا المصطلحين، على حد علمي، من قبل لاعبين تاريخيين في تلك الفترة نفسها إبان الحرب.

أمام لجنة التحقيق، أعرب فلاديمير جابوتينسكي عن اعتراضه القاطع على تحويل فلسطين إلى كانتونات، ونصح زملاءه اليهود، «والذين سيكونون في النهاية الأغلبية في فلسطين» وفقًا لتوقعاته، بالانضمام إلى مؤتمر طاولة مستديرة، وصفها بأنها «أسرة سعيدة مكونة من ثلاثة أفراد: اليهود، والعرب، والمستشار الإنكليزي»^٧. نستنتج من هذه التداولات أن فكرة التقسيم كانت بشكل ما في إطار النقاش عند وصول لجنة بيل إلى فلسطين. علاوة على ذلك، تبين التداولات إلى أي مدى كان يُنظر إلى التقسيم على أنه نتيجة ديناميكية تجاذب معقدة، حيث تفاوض مسؤولون استعماريون «خارجيون» (outsiders) وداخليون (insiders) على مقترحات مختلفة. وقد أصبح هذا الحوار ممكنًا بفضل تردد الحكم الاستعماري ذاته الذي كثيرًا ما كان يعتبر حكمًا فعالًا وقويًا واثقًا. ولكن اجتماعات اللجنة كشفت أيضًا إلى أي مدى لم يكن مثلث فلسطين من اليهود والعرب والبريطانيين متساوي الأضلاع. لم يتمتع الممثلون العرب أبدًا بدرجة النفوذ والاحترام من السلطات البريطانية التي تتمتع بها الوكالة اليهودية، وأدى القرار العربي بمقاطعة اللجنة فقط إلى زيادة عدم التماثل. من الواضح بالقدر نفسه أن فكرة تقسيم فلسطين لم تكن «اختراعًا استعماريًا» بسيطًا يُفرض بعنف على السكان الأصليين من الأعلى (top down). كانت خطة تقسيم فلسطين لعام ١٩٣٧ نتيجة لمداولات مطولة بين أشخاص خارجيين وآخرين داخليين، وإصرار التقرير على ربط الدولتين السياديتين بعد التقسيم ببريطانيا العظمى من خلال نظام معاهدة يكشف عن وجهة نظر مختلفة تمامًا عما نجده في الهند وفي نهاية المطاف أيضًا في فلسطين نفسها بعد عقد من الزمان في العام ١٩٤٧. عند الانتقال من الأصول النظرية للتفكير التقسيمي إلى عواقبه الدموية،

الحدودي الذي أقامه البريطانيون بين فلسطين وشرق الأردن: حتى لو تم السماح لهجرة يهودية كبيرة إلى فلسطين، سيبقى اليهود أقلية في الكيان الاتحادي الجديد الذي سيظهر.

إلى حد ما، أدى هذا إلى إحداث تأثير الدومينو (domino effect) الذي بلغ ذروته في خطط التقسيم اللاحقة: أرسل الصهاينة رسائل غاضبة إلى محرر صحيفة تايمز اللندنية ردًا على برنامج كاست، مدينين مؤلفه، وناقشوا ما إذا كان الاقتراح لا ينتهك مبدأ الوصاية الذي منحه عصبة الأمم في جنيف، وسرعان ما توصلوا إلى خطة بديلة.^٨ توقعت السلطات البريطانية الاستعمارية أن يتم طرح مثل هذا الاقتراح ووضعه على مكتبهم، بل أنهم قاموا برعايته: في ٢٩ حزيران عام ١٩٣٦، قام مساعد وكيل وزارة الخارجية سير (آرثر تشارلز) كوزمو باركنسون (Sir Arthur Charles Cosmo Parkinson) بتسليم محضر إلى وزير المستعمرات ويليام أورمسي-جور (William Ormsby-Gore) كتب فيه أنه بالرغم من أن مقترحات تحويل المنطقة إلى كانتونات «قد تشكل في نهاية المطاف أساسًا لحل الصعوبات التي نواجهها ... ستكون ميزة كبيرة إذا قدم الدكتور وايزمان (Weizmann) بشكل عفوي ومن تلقاء نفسه اقتراحًا [هكذا وردت] يتعلق بهذا الموضوع، حيث أعتقد أن المقترح سيفقد جزءًا من قوته وتأثيره في حال تم طرحه من قبل المفوض السامي أو وزارة المستعمرات».^٩ ومن غير المفاجئ أن خطط تحويل فلسطين إلى كانتونات ظهرت مرارًا وتكرارًا خلال لجنة تحقيق بيل.^{١٠} لكنها أبرزت الجدل بين الخط الصهيوني التصحيحي ممثلًا بفلاديمير جابوتينسكي (Vladimir Jabotinsky) الذي انفصل عن الوكالة اليهودية من جهة، وبين الخط السياسي الذي اتبعه كل من وايزمان وبين غوريون في تلك السنوات. عند الإدلاء بشهاداتهم

يبرز سؤال جديد: كيف ينبغي أن تؤثر الجينولوجيا المفاهيمية (conceptual genealogy) لفكرة التقسيم وإعادة صياغتها في سياق عالمي على كيفية دراستنا للصراعات العنيفة التي سببتها، إن وجدت؟

يرسم التأريخ المخصص لدراسة الصراع الطائفي والفظائع المروعة الناتجة عن التقسيم في أيرلندا في عشرينيات القرن الماضي وشبهه القارة الهندية في الأربعينيات خطأً مباشرًا يربط بين العمل السياسي الرسمي المتمثل في توقيع معاهدة أو الاتفاق على خطة تقسيم، وبين الصراعات الوحشية الناتجة عنه. في القضية الأيرلندية، استخدم المؤرخون مصطلح «حرب أهلية» على الفور لوصف المعارك التي اندلعت بعد توقيع اتفاقية أنجلو-أيرش (Anglo-Irish Treaty) (١٩٢١) بين قوات الحكومة المؤقتة المؤيدة للمعاهدة والجيش الجمهوري الأيرلندي (IRA) المناهض للمعاهدة. وقد أيد المؤرخون هذا المصطلح، وفسروا الصراع العنيف في عشرينيات القرن العشرين على أنه صراع «الأخضر ضد الأخضر» (Green against Green)، ترديدًا لعنوان رواية مايكل هوبكنز (Michael Hopkins) الشعبية عن الحرب، ليس فقط تقسيم الأراضي إلى قسمين وإنما أيضًا إنشاء مجتمع منقسم^٨. وعلى الرغم من ظهور مصطلح «حرب أهلية» في تقارير الصحافيين البريطانيين أحيانًا حول العنف في الهند،^٩ فإن المحليين لا يستخدمونه، ولا يعمل كمفهوم شامل في المجموعة الكبيرة من المؤلفات الأدبية اللاحقة التي تتناول تفكك التاج البريطاني (British raj). لذلك سيكون من الصعب العثور على موقف أكاديمي جدي للعنف الذي خرج على السيطرة ابتداءً من أواخر عام ١٩٤٦، والذي يفصله عن المفاوضات والاتفاقيات التي عقدها السياسيون والمستشارون السياسيون المحليون، خاصة وأن الأخيرين قد تم اعتبارهم تعبيرات متطرفة للمغامرة السياسية المثيرة وقصيرة النظر.

هناك رأي تاريخي غير مترابط ونجده بارزًا في الأدب المخصص لحرب عام ١٩٤٨ في الشرق الأوسط. لكن هل يمكن فهم هذا الصراع - الذي يطلق عليه حرب الاستقلال (عترموت أو كوميموت) في التاريخ القومي الإسرائيلي الرسمي، والنكبة في الذاكرة الجماعية الفلسطينية - بشكل أفضل على أنه حرب تقسيم؟ التسمية هي صياغة: كانت حرب عام ١٩٤٨ حرب تقسيم ليس فقط لأنها اندلعت في سياق قرار الأمم

المتحدة رقم ١٨١ (II) الصادر في تشرين الثاني ١٩٤٧؛ أي اقتراح التقسيم؛ بل لأنها كانت صراعاً عرقياً قومياً انبثق عن منطق التقسيم الذي نشأ في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين، وهو صراع كان يدور حول محاولة رفض التقسيم لطرف، وتحويل التقسيم من نظرية إلى ممارسة للطرف الآخر. عندما نعيد بناء المسار المؤدي من مقترحات التقسيم ابتداءً من العام ١٩٣٧ ووصولاً إلى الأحداث الدرامية في أعوام ١٩٤٧-١٩٤٩، تصبح حرب العام ١٩٤٨ جزءاً من اتجاه أكبر يكاد يكون عالمياً لإعادة تشكيل الحدود السياسية، وهو اتجاه لم يعد منفصلاً عن أنماط العنف الماثلة التي نراها في أيرلندا والهند/باكستان، أو عن «الحروب القذرة»، وهو مصطلح استخدمه بنيامين جروب-فيتزجيبون (Benjamin Grob-Fitzgibbon) لوصف النزاعات التي صاحبت التفكيك العنيف للاستعمار، والذي كان سمة مصاحبة لنهاية الإمبراطوريات.

إن الحركات المرتبطة بالذاكرة، والصراعات بين إحياء الذكرى ورفض إحيائها هي من الخصائص المميزة لعصرنا الحالي.^{١٠} ظهرت جهود المنظمات غير الحكومية والناشطين السياسيين لإبراز التاريخ الفلسطيني المضطهد كرد على حالة التشاؤم الراهنة وميزان القوى غير المتكافئ بين الإسرائيليين والفلسطينيين [والذي يعرقل الوصول إلى] تصالح مع أصول الصراع والتطلع إلى حل جديد من أجل المستقبل. تلعب هذه المنظمات دوراً حاسماً في حقل المجتمع المدني اليوم، وتمهد الطريق أمام إمكانية الوصول إلى الحقيقة والتسوية على المستوى الشعبي بين الإسرائيليين والفلسطينيين العاديين (أو ربما، كما ترى عالمة الاجتماع الإسرائيلية يفات جوتمان (Yifat Gurman)، فإن سياق المصالحة بدون الاعتراف بالحقائق خلال سنوات أو سولو تحول تدريجياً إلى حقيقة بدون الوصول إلى مصالحة).^{١١} ومع ذلك، أحد الآثار السلبية التي ترتبت على صراعات الذاكرة هذه هي نزعتها للاعتماد على، بل وتقوية، رؤية التاريخ باعتباره تاريخاً رجعيًا يخص جماعة محددة. يقومون بإثراء فهمنا لما هو محلي ولكنهم يبتعدون عن أي صياغة عالمية. عادة ما يجد المؤرخون الأكاديميون أنفسهم واقعين في معضلة بين حاجتهم المتخفية و«الوضعية» (positivistic) التي تبعدهم عن ملامسة الوضع الراهن، وبين الرغبة في المساهمة في الخطاب المدني المشحون والمفعم بالحوية.

أقترح أن إعادة كتابة تاريخ حرب عام ١٩٤٨ على أنها حرب تقسيم يوفر طريقة لتجاوز هذه المعضلة. هذه إحدى التخوم البحثية التي لا بد للتأريخ أن يقاربها مستقبلاً.

هناك أيضاً مصطلحان آخران على الأقل نجدهما لدى المؤرخين الذين وضعوا آراءهم حول حرب العام ١٩٤٨ في فلسطين: «الحرب الأهلية» (civil war) و«الحرب الشاملة» (total war). مرة أخرى، تمتلك المصطلحات القدرة على تحديد وعينا وتأطيره. لم يتم استخدام كلا المصطلحين، على حد علمي، من قبل لاعبين تاريخيين في تلك الفترة نفسها إبان الحرب. بل تم إدخال المصطلحات لاحقاً من قبل المؤرخين الإسرائيليين والفلسطينيين الذين سعوا إلى وصف وشرح منطق العنف وأنماطه. لا يصلح أي من المصطلحين، كما أقترح، للاستخدام كأداة للتحليل أو لفهمة الواقع. فقد أصبح مصطلح «الحرب الأهلية» مفيداً في التمييز بين المراحل المختلفة لحرب عام ١٩٤٨. على وجه الخصوص، ساعد المفهوم المؤرخين الذين سعوا إلى التمييز بين الاشتباكات العنيفة التي وقعت قبل ١٥ أيار ١٩٤٨ (بين مختلف الميليشيات العربية واليهودية عند وجود القوات البريطانية في فلسطين)، والمعارك التي وقعت بعد إعلان الاستقلال الإسرائيلي، وتأسيس جيش الدفاع الإسرائيلي (IDF) وصولاً إلى اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩. أما مصطلح «حرب أهلية» فهو مصطلح تم استخدامه بشكل مكثف في كتابات المؤرخين الإسرائيليين مثل بيني موريس (Benny Morris) ويواف جيلبر (Yoav Gelber).^{١٢} وقد كان له ظهور سابق في دراسات نتانيل لورش (Netanel Lorch) (١٩٢٥-١٩٩٧)، وهو عسكري مخضرم في اللواء اليهودي حارب إلى جانب القوات المتحالفة في أوروبا، وقاتل في حرب عام ١٩٤٨، وكان أول مدير لقسم التاريخ في جيش الدفاع الإسرائيلي (IDF).^{١٣} يوفر المصطلح طريقة سهلة لمؤرخي جيش الدفاع الإسرائيلي للتمييز بين أفعال الميليشيات اليهودية قبل الإنشاء الرسمي له، (فقد تمت صياغة الاسم «جيش الدفاع الإسرائيلي» فقط في نهاية أيار عام ١٩٤٨، وفي الأول من حزيران وافق أعضاء الميليشيا المنشقة إرغون (Irgun) بقيادة مناحم بيغن (Menachem Begin) على الانضمام له). وجد مصطلح «الحرب الأهلية» أيضاً طريقه إلى الأعمال الرائدة للمؤرخ الفلسطيني وليد الخالدي

(مواليد ١٩٢٥)، وهو أحد مؤسسي مؤسسة الدراسات الفلسطينية (تأسست عام ١٩٦٣) في بيروت.^{١٤} ومن الجدير بالذكر اقتراح المؤرخ الإسرائيلي موتي جولاني (Motti Golani) توسيع استخدامنا للمصطلح ليشمل ما هو أبعد من حرب عام ١٩٤٨، والتي يعتبرها المرحلة الافتتاحية لحرب مطولة امتدت بين عامي ١٩٤٨ و١٩٧٣ («حرب ٢٥ عاماً»)، والتي خلالها تحولت «حرب أهلية [في فلسطين] بين المجتمع الاستيطاني اليهودي-الصهيوني والعرب الفلسطينيين» إلى «حرب بين الدول». إن المرحلة التالية في أطروحة جولاني المتعلقة بإعادة صياغة/إعادة تسمية [فترات الصراع] هي الإحياء بأنه مع انحسار الحرب التقليدية بين الجيش الإسرائيلي وجيوش الدول العربية المجاورة [أي ما بعد ١٩٧٣]، عادت «الحرب الأهلية» عودة مشؤومة، وحقيقة أن كل نزاعات إسرائيل المسلحة منذ سبعينات القرن الماضي فصاعداً «كانت جزءاً من الحرب الأهلية الفلسطينية المتجددة، سواء أكانت داخل أم خارج حدودها» والتي تبعت أنماط عنف مشابهة لتلك التي ظهرت خلال فترة الانتداب البريطاني بشكل ملحوظ.^{١٥} ربما رغبة المؤرخين الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء في تجنب تكرار المصطلحات البريطانية الاستعمارية التي كانت تميل إلى تصنيف هذا النوع من النزاعات على أنه «صراع طائفي»، جعلت هذا المصطلح جذاباً. على أي حال، تتمتع عبارة «الحرب الأهلية في فلسطين [الانتدابية]» اليوم بشعبية واسعة، بما في ذلك صفحتها الخاصة على ويكيبيديا وهو أمر قد لا يثير الدهشة.^{١٦} في معظم هذه الحالات، يعمل مصطلح «الحرب الأهلية» كشكل من أشكال التقسيم الزمني أكثر من كونه توصيفاً لطبيعة العنف أو ببساطة كبديل لمصطلح «الصراع داخل الدولة». أصبح المصطلح عبارة جذابة لأنه، وبشكل مثير للتناقض، كان يلمح إلى أن هذه الحرب الأهلية (civil) كانت غير حضارية (uncivilized) بشكل واضح. وعلى الرغم من أن القليل من المواجهات الدموية التي أثرت بشدة على المجتمعين جرت خلال هذه المرحلة الأولية - بما في ذلك مجازر دير ياسين (٩ نيسان) وقافلة هداसा (١٣ نيسان) - قد يبدو من غير الصائب تماماً الاعتقاد بأن العنف المنفصل من عقاله والذي ميز حرب العصابات كان قد انتهى فوراً في اللحظة التي أعلن فيها ديفيد بن غوريون استقلال إسرائيل، وأنه تم استبداله بأعمال

حربية عادية «متحضرة» بين جيوش نظامية، [بل إن التفريق بين المدنيين والمقاتلين لم يتم تجاوزه بتاتاً. من وجهة نظر القانون الدولي، فإن الانتقال إلى السيادة [أي إعلان قيام دولة إسرائيل كدولة سيادية معترف بها] كان قد حوّل الصراع القومي إلى حرب بين دول، لكن هذا لم يغير حقيقة أن الإقليم موضع النزاع مكان مقسم. وفي ما يخص التاريخ اليهودي، فإنه من الصعب إيجاد دليل يبين أن مصطلحاً مثل الحرب الأهلية بجسد تصورات اليهود للأحداث. على العكس تماماً، كما أوضح ديريك ج. بينسلر (Derek J. Penslar) في تحليله البارع لانشغال اليهود الذي طال لعقود بالحروب والعسكرية، فإن اليهود نادراً ما استخدموا لغة تصويرية مثل مصطلح الحرب الأهلية لوصف الأحداث العنيفة أو مصطلح (Bruderkrieg) (يعني حرفياً، «حرب بين الأخوة» أو «الحرب الأخوية»، وهو مصطلح مرتبط بالحرب النمساوية البروسية عام ١٨٦٦)، بل إنهم استخدموه فقط عندما وجد اليهود الذين تجندوا في جيوش منافسة أنفسهم يقاتلون إخوانهم في الدين. كانت هذه معضلة شديدة خلال الحرب العالمية الأولى، ولكن لم يكن لها أي أهمية في الحرب العالمية الثانية أو حرب عام ١٩٤٨. بل على العكس، تكشف شهادات اليهود المتطوعين في الخارج والذين التحقوا بالحروب، عن إحساس قوي بالتضامن اليهودي العابر للحدود وبالقناعة بأن الحرب في فلسطين ما هي إلا استكمال لحرب البقاء التي عايشها اليهود في أوروبا، إلى جانب الدوافع «التقليدية» لمتطوعين أجانب في الحرب - مثل البحث عن الحماس، والمغامرة، ومعنى في الحياة، مقروناً بشغف قوي وقناعة أيديولوجية.^{١٧}

في نهاية المطاف، إن مصطلح «الحرب الأهلية» وبدلاً من تسليطه الضوء على طبيعة النزاع العنيف في فلسطين، فإنه يطمسه، لأنه يشير ضمناً إلى أن الحرب استبدلت الإحساس المشترك بالأخوة والذي كان قائماً، بل إنها كانت حرباً داخل دولة كانت تتفكك بسبب أزمة الشرعية والتمثيل. على هذا النحو، إن مصطلح «حرب أهلية» هو وصف خاطئ جسيم للظروف السياسية في فلسطين بين شهر تشرين الثاني ١٩٤٧ وأيار ١٩٤٨، وهو غير مرتبط بالطريقة التي عرّفت فيها الأطراف المتحاربة نفسها أيضاً. لم تقسم حرب العام ١٩٤٨ جماعة أهلية واحدة (civitas) (أي مجتمعاً سياسياً،

وجسداً اجتماعياً مكوناً من (Cives) [أي مواطنين])، بل كانت صراعاً بين جماعتين أهليتين على البلد نفسه.^{١٨} ولست على دراية بالمصادر الأولية المعاصرة التي قارن فيها اليهود والعرب أنفسهم برومولوس (Romulus) وريموس (Remus) ولا بقايل (Cain) وهابيل (Abel). ارتفعت مستويات العداء لدرجة أنه تم دفع الاستعارات التوراتية ليعقوب (Jacob) ويعسو (Esau) أو إسحق (Isaac) وإسماعيل (Ishmael) جانباً. وفق هذا الطرح، فإن مقولة «الحرب الأهلية» فشلت في كونها مقولة مأخوذة من حقل الممارسة، يمكن إعادة بثها من خلال اللغة والذاكرة، تماماً كما أنها [وهذا ما أرفضه] توفر نموذجاً نظرياً غير قابل للدحض، بل إنها عاجزة عن فهم بعض الجواهر المفترضة للأحداث.

في الواقع، تتبع حرب عام ١٩٤٨ في فلسطين نمطاً مشابهاً للعنف الذي رافق التقسيم في حالات مثل أيرلندا في عشرينيات القرن الماضي وجنوب آسيا في العام ١٩٤٧، ما أدى إلى طمس معالم التمييز بين المحاربين وغير-المحاربين، وهو خليط بين «حرب أهلية» و«حرب تقليدية»، يحتوي على مزيج من الميليشيات، والجيوش التقليدية، والقوات المحلية، والدعم الخارجي الذي جاء على شكل متطوعين أجانب بالإضافة إلى التمويل.^{١٩} إن إعادة صياغة فهمنا لحرب عام ١٩٤٨ في فلسطين والنظر إليها على أنها حرب تقسيم تكشف التشابه المذهل بين هذا الصراع والعنف الناتج عن خطط التقسيم في أيرلندا والهند/باكستان في نواح عدة. بالأخص، فإن «إعادة هندسة» الفضاء المكاني على الشاكلة التي ذكرناها أعلاه تنطوي، في الحالات الثلاث، على أبعاد متشابهة: المشروع السياسي للتقسيم إما يكون مرفوضاً أو يكون مستمراً وبالتالي يتم تنفيذه بوسائل أخرى، حيث أصبحت القوات العسكرية هي الأداة اللازمة لتحويل المناطق الدينية والمتنوعة عرقياً إلى «أوطان» متجانسة. علاوة على ذلك، يساعد السياق المشترك للتقسيم في تسليط الضوء على حقيقة أن النزاعات الثلاث حدثت في ظروف مماثلة في أعقاب الحروب العالمية، وأنها كانت صراعات هجينة شملت الميليشيات («غير النظامية»)، والمدنيين، والمتطوعين من خارج البلاد إلى جانب الجيوش النظامية، وفي جميع الحالات قام العسكريون القدامى من القوات الإمبراطورية

في الواقع، تتبع حرب عام ١٩٤٨ في فلسطين نمطاً مشابهاً للعنف الذي رافق التقسيم في حالات مثل أيرلندا في عشرينيات القرن الماضي وجنوب آسيا في العام ١٩٤٧، ما أدى إلى طمس معالم التمييز بين المحاربين وغير-المحاربين، وهو خليط بين «حرب أهلية» و«حرب تقليدية»، يحتوي على مزيج من الميليشيات، والجيوش التقليدية، والقوات المحلية، والدعم الخارجي.

البريطانية، الذين اكتسبوا خبرة الجندي المحترف، تجلب مهاراتهم لاستخدامها في حرب التقسيم.

استمرار التقسيم بعد الحرب:

الآليات القانونية

بلا شك، لعب العنف دوراً أساسياً في «إعادة هندسة» الفضاء المكاني، سواء أنفذته قوات شبه نظامية كالميليشيات أم العصابات. ولكن لم يتم تنفيذ مشروع التقسيم في يوم توقيع اتفاقيات الهدنة. يمكن أن تساعدنا إعادة صياغة حرب عام ١٩٤٨ على أنها حرب تقسيم في فهم بعض الآليات المؤسسية والقانونية المهمة التي تم ابتكارها خلال الحرب أو بعدها مباشرة وتوظيفها كأدوات للتقسيم، فضلاً عن «تقسيم العمل» الغريب بين المؤسسات القانونية لهذه الدول والأعراف والمنظمات الدولية التي تم تكليفها بمساعدة اللاجئين وحمايتهم.

نادرًا ما يجذب بيروقراطيو الدول الانتباه الأكاديمي. لم يكن هؤلاء بالضرورة من وضع الحدود الدولية الجديدة، لكنهم لعبوا دوراً محورياً في تطبيق سلطة الدولة والولاية القانونية، التي كانت مهمة لتحويل التقسيم إلى حقيقة على أرض الواقع. خذ على سبيل المثال كتاب فازيرا زامندار (Vazira Zamindar)، التقسيم الطويل (The Long Partition)، الذي يوفر العديد من الأمثلة على الطريقة التي رافق بها جهاز قانوني ناشئ عملية خلق دولتين قوميتين جديدتين في الهند وباكستان، ما زاد من تهميش مسلمي شمال الهند ودفعهم إلى باكستان.^{٢٠}

كانت الديناميكية ما بعد حرب إسرائيل / فلسطين عام ١٩٤٨ - حيث لم تخلق الحرب دولتين قوميتين يمكنهما التمتع «بالمعاملة بالمثل» ولكن دولة واحدة

وأزمة لاجئين تلوح بالأفق - مختلفة بشكل جذري لأسباب عدة واضحة. لم تكن الآليات القانونية التي تم تطويرها للاستجابة لهذا الواقع الجديد منفصلة عن طريقة تفكير أوسع وعابرة للحدود. خذ على سبيل المثال، قانون أملاك الغائبين الإسرائيلي لعام ١٩٥٠، وقانون سلطة التطوير (نقل الملكية)، والذي يعد من أكثر الأدوات القانونية التي أنشأتها إسرائيل فعالية لتحويل الممتلكات الفلسطينية «المهجورة» إلى ممتلكات إسرائيلية. كما أوضح المؤرخ القانوني ألكسندر (ساندي) كيدار (Alexandre (Sandy) Kedar)، فإن الآلية القانونية المريبة التي سمحت بمصادرة الممتلكات المهجورة تستند إلى منطق التقسيم، وهي منسوخة من تجربة جنوب آسيا خصيصاً لأن مصمميها هناك كانوا يفترضون أن ظروفًا مماثلة ستظهر في فلسطين / إسرائيل.^{٢١} لم يكن المجتهدون القانونيون [الإسرائيليون] أول من توصل إلى إمكانية استعارة الأفكار والممارسات من الهند وباكستان: في حالة قانون أملاك الغائبين، كان رسام الخرائط زلمان ليفشيتز (Zalman Lifschitz) (لاحقاً ليف)، الذي تم تعيينه مستشار الأراضي والحدود لرئيس الوزراء ووزير الخارجية الإسرائيلية، يتابع التطورات السياسية في شبه القارة الهندية عن كثب، وقام بتحليل العمليات التشريعية ذات الصلة بدقة. في مذكرة تم تقديمها إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي ديفيد بن غوريون في آذار ١٩٤٩، أكد ليفشيتز أن الهند وباكستان، اللتين كانتا تتعاملان مع معضلات مماثلة لتلك التي تتعامل معها إسرائيل، قد وفرتا سابقة قانونية لا بد أن تلهم المشرعين الإسرائيليين. على خلاف القانون البريطاني، الذي حصر قدرة الدولة في الاستيلاء على أملاك العدو في أوقات الطوارئ والحرب فقط، فإن هذه السابقات كوّنت آليات متحضرة لإدارة الأراضي التي صادرتها الحكومة وتطورها (أي الاستيطان اليهودي).

خلال المناقشات البرلمانية الحادة التي تلت ذلك، أيد المستشار القانوني للصندوق القومي اليهودي أهارون بن شيمش (Aharon Ben-Shemesh)، ووزير المالية اليعازر كابلان (Eliezer Kaplan) تقرير ليفشيتز .

ليس من المفاجئ أن يلتفت ليفشيتز إلى باكستان بدلاً من بريطانيا. كما أوضح ريفاييل ستيرن (Rephael Stern) مؤخرًا، فإنه أثناء صياغة مشهد قانوني جديد للدولة الجديدة يكون منفصلاً عن المعايير القانونية التي وضعها البريطانيون في ١٩٤٨-١٩٤٩، فإنه غالبًا ما يستشهد المفكرون القانونيون الإسرائيليون بأمثلة من دول أخرى جديدة لنفي الفكرة القانونية بأنهم كدولة يخلفون القوة الاستعمارية أو يتبعون لها. لذلك استشهد المشرعون الإسرائيليون بالدولة الأيرلندية الحرة، وهي نتاج آخر للتقسيم، التي تنصلت من الالتزامات المترتبة على المعاهدات السابقة، أو استشهدوا بتجانيقا^{٢٢} (Tanganyika) التي رفضت تطبيق المعاهدات البريطانية على نفسها، وكذلك باكستان التي رفضت فرض المعاهدات التحكيمية البريطانية.^{٢٣}

وقد جادلت مؤخرًا بأنه ليس مفاجئًا أن المسودات المنسية لدستور إسرائيل استندت أيضًا إلى منطق التقسيم في سياق النقاشات العاصفة المتعلقة بقانون إسرائيل الأساسي المثير للجدل والذي يعرف إسرائيل والدولة القومية اليهودية.^{٢٤} تميل النقاشات المتعلقة بمحاولة إسرائيل الفاشلة وقصيرة الأجل لوضع دستور إلى التغاضي عن حقيقة أن هذا الدستور قد ذُكر لأول مرة في قرار الأمم المتحدة (UN) رقم ١٨١ (II) في تشرين الثاني عام ١٩٤٧، والذي توقع أن يتم قبول دستور لكلا الدولتين اللتين سيتم إنشاؤهما في فلسطين بعد التقسيم. بعد ذلك، تم إدراجها في إعلان استقلال إسرائيل (١٤ أيار ١٩٤٨)، والذي نص على أن الدستور «سيتم تبنيه من قبل الجمعية التأسيسية المنتخبة في موعد لا يتجاوز ١ تشرين الأول ١٩٤٨».^{٢٥}

تم تحضير العديد من النماذج الأولية للدستور المستقبلي خلال هذه الأشهر الدراماتيكية، تمت صياغة واحد من هذه النماذج على وجه الخصوص في أواخر عام ١٩٤٧ أو أوائل عام ١٩٤٨ من قبل الدكتور ليو (يهودا بينشا) كوهن (Leo Kohn)، سكرتير الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية، والذي حاكى دستور الدولة الأيرلندية الحرة. كانت الصيغة التي وضعها كوهن مرتبطة بظروف ذلك الوقت: فقد ذكر أن مقر

الحكومة سيكون على جبل الكرمل وليس القدس، والتي كان من المقرر أن تصبح (Corpus separatum) «منطقة منفصلة» لا تنتمي إلى أي من الدولتين المقسمتين؛ واقترح أسماء مثل يهودا، أو صهيون، أو أرض إسرائيل، أو أرض إسرائيل الغربية من أجل الدولة المستقبلية؛ وعلى الرغم من أنه عرّف الدولة على أنها «الوطن القومي للشعب اليهودي»، امتنع عمدًا عن تفويض مهمة تحديد من هو اليهودي إلى كبير حاخامات الأرثوذكس - محاولة لمنع الحاخامية من لعب دور مساوٍ للكنيسة الكاثوليكية في أيرلندا - وتصور بدلاً من ذلك أنه لن يتم منح الدولة أي دين.

تم أخذ اقتراحات كوهن على محمل الجد، وتمت مراجعتها وإعادة كتابتها مرات عدة. لذلك عندما أعلن أعضاء مجلس الشعب إسرائيل دولة مستقلة وفقًا لصيغة القرار ١٨١ والتي تنص على أن جمعية تأسيسية منتخبة (هأسيفا هاميكونينيت) ستعد دستورًا للدولة الجديدة بحلول ١ تشرين الأول ١٩٤٨، كان لديهم بالفعل مخطط أولي في الاعتبار. تشكلت اللجنة الدستورية في ٨ تموز عام ١٩٤٨. وفي ٢٥ كانون الثاني عام ١٩٤٩، أجريت أول انتخابات عامة للجمعية التأسيسية، التي كانت وظيفتها وضع دستور ثم الإعلان عن انتخابات جديدة للمجلس التشريعي. ومع ذلك، أهمل أعضاء هذه الجمعية وأعضاء الكنيست الأولي الموعد النهائي الذي فرضوه على أنفسهم، وفشلوا أيضًا في اقتراح دستور متفق عليه. مع مرور الوقت، تم وضع العديد من المقترحات الدستورية ليتم إرفاقها بالدستور، ولكنها رُفضت جميعها بسبب الاعتراضات والاختلافات. إن ما يفسر الفشل في التوصل إلى دستور يتعلق أكثر بردود ممثلي الطائفة الأرثوذكسية، الذين وجدوا اقتراح كوهن أكثر ليبرالية وعلمانية من اللازم، بل إنها تتعلق أيضًا، بالظروف القاسية التي كنت سائدة في زمن الحرب. كان النقاش في الغالب بين اليهود الذين سعوا إلى محاكاة دستور ليبرالي أو جمهوري، وبين أولئك الذين كانوا قلقين من أن الدستور الحديث سيتعارض مع الشريعة اليهودية. كشف ذلك عن الفجوات الكبيرة بين العناصر اليهودية والديمقراطية في نظام الحكم الجديد، وربما كان القرار تجنب اتخاذ قرار - عدم التصديق على الدستور - بمثابة محاولة أخرى لمنع تحفيز فجوة أكبر بين المعسكرين.^{٢٦} أصبح العرب الفلسطينيون الذين يعيشون ضمن



التصويت على قرار التقسيم في الأمم المتحدة في تشرين الثاني ١٩٤٧. (صف)

وتقليدهم.^{٢٨} تلك هي الجذور الاستعمارية وما بعد الاستعمارية التي وصفها المؤرخ الإسرائيلي نيتسان لييوفيتش (Nitzan Lebovic) بأنها «هجين دستوري غريب بين الفهم الليبرالي الكلسيني [Hans Kelsen] للقانون العالمي وبين النهج اليهودي السلطوي الدولاني لفهم السياسة».^{٢٩}

كان منع اللاجئين الفلسطينيين من العودة إلى ديارهم الأصلية والحصول على الجنسية الإسرائيلية من جهة، وإقرار قانون العودة الإسرائيلي (أقر في تموز ١٩٥٠) من جهة أخرى بمثابة تنويع لعملية حددت من خلالها دولة ما-بعد-التقسيم الجديدة نفسها ملجأً للاجئين الإسرائيليين، وتسليم مهمة رعاية اللاجئين الفلسطينيين المشتتين بلا وطن إلى منظمة الأونروا التابعة للأمم المتحدة (تأسست الأونروا عام ١٩٤٩).^{٣٠} ومن هنا كان «تقسيم العمل» بين دولة إسرائيل والمنظمات الدولية في فترة ما بعد التقسيم ما يزال ساريًا ويعيش معه الإسرائيليون والفلسطينيون حتى يومنا هذا، حيث يتم فهم الدولة القومية الجديدة على أنها وسيلة تهدف إلى حماية عنصر عرقي واحد وتمكينه على حساب الأقليات العرقية الأخرى، بينما تفوض مهمة إعادة تأهيل اللاجئين وتوطينهم إلى المنظمات الدولية.

حدود الدولة الإسرائيلية أقلية في أرضهم، حيث يشكلون حوالى خمسة عشر بالمائة من عامة السكان، وتحت حكم عسكري صارم (تأسس في ٢١ تشرين الأول ١٩٤٨، وألغى فقط عام ١٩٦٦).^{٣١} مجازياً وكذلك حرفياً، لم تتم دعوة هؤلاء وغيرهم من المواطنين غير اليهود في الدولة الجديدة للمشاركة في النقاش حول دستور إسرائيل، ولم يلعبوا دوراً في نسف الجهد الأولي لوضع الدستور. إنه لمن المؤسف أن الأداة القانونية التي استخدمتها حكومة إسرائيل المؤقتة لفرض حكم عسكري على مواطنيها العرب كانت «أنظمة الدفاع (الطوارئ)»، هي نفسها التي سنتها حكومة الانتداب البريطاني في العام ١٩٤٥ لمكافحة التمرد اليهودي المناهض للاستعمار. ولا ينبغي أن يفاجئنا أن هذه الديناميكية المتضاربة التي بموجبها يمكن أن تميز الدولة الجديدة التي ولدت ما بعد التقسيم نفسها عن النظام الاستعماري القديم عندما يلائم ذلك احتياجاتها، في الوقت نفسه تستخدم هي نفسها أدوات أخرى ورثتها عن أسلافها الاستعماريين. يثير ذلك إشكالية في الروايات البسيطة حول الانفصال الكامل عن عصر الاستعمار، ويؤكد الرأي القائل بأن دولة ما بعد الاستعمار تشغل عادة بنسخ أسلافها الاستعماريين

ومن هنا كان «تقسيم العمل» بين دولة إسرائيل والمنظمات الدولية في فترة ما بعد التقسيم ما يزال ساريًا ويعيش معه الإسرائيليون والفلسطينيون حتى يومنا هذا، حيث يتم فهم الدولة القومية الجديدة على أنها وسيلة تهدف إلى حماية عنصر عرقي واحد وتمكينه على حساب الأقليات العرقية الأخرى، بينما تفوض مهمة إعادة تأهيل اللاجئين وتوطينهم إلى المنظمات الدولية.

الخلاصة: «أعمال غير منتهية»

وليس، «حدث منتهٍ»

دعونا نرجع إلى السؤال الذي افتتح هذه المقالة: ما العلاقة التاريخية، إن وجدت، بين تفكيك الاستعمار والتقسيم؟ تفكيك الاستعمار هو المصطلح الشامل الذي يستخدمه المؤرخون لوصف انسحاب القوات الأوروبية من المستعمرات السابقة، والتي تقسم تقليديًا إلى ثلاث «موجات» أو «مراحل»، وتمتد من منتصف الأربعينيات حتى نهاية سبعينيات القرن الماضي. تعد المرحلة الأولى، التي حدثت مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية ونتج عنها استقلال الهند، وباكستان، وسيلون/سريلانكا، وبورما/ميانمار، مهمة، لا سيما في سياق نقاشنا الحالي. ولكن عدم التمييز بين التقسيم وتفكيك الاستعمار ينطوي على ارتباك مفاهيمي يخلط الظاهرة التاريخية (Phenomenon) بـ السياق التاريخي (context) الذي تطورت الظاهرة نفسها وتمظهرت فيه. إن إعادة وضع التقسيمات البريطانية الثلاثة - أيرلندا، فلسطين، والهند - في سياقها العابر للقوميات من شأنه أن يوفر لنا، وبشكل أقرب ما يكون للدقة، رؤية ملائمة لفهم الفروقات بين أصول هذه الفكرة والتي تعود إلى فترة بين الحربين العالميتين، وبين تنفيذها في ظل ظروف السياسة الدولية المتطرفة التي سادت في الفترة بعد العام ١٩٤٥. كما توضح بيني سنانوغلو (Penny Sinanoglou)، في سردها الحديث والموثوق والغني إمبيريقيا عن السياسة الاستعمارية البريطانية في فلسطين خلال مسيرتها التقسيمية القصيرة والدراماتيكية، فقد «تحولت [بريطانيا] من أداة للسيطرة الإمبريالية إلى واحدة من أدوات تفكيك الاستعمار التي تتم إدارتها دوليًا».^{٢١} بمجرد النظر إلى ما هو أبعد من فلسطين، يمكننا أن نصل إلى

قناعة بأن التقسيم وُجد في الواقع كإستراتيجية للحكم البريطاني الإمبريالي، وهذا ما يظهر في سنوات ما بين الحربين العالميتين في سياق الإصلاح وإعادة الهيكلة داخل الإمبريالية. لم يعد التقسيم طريقة «فرق تسد» للغزو والتوسع الإمبريالي كما في الأيام الخوالي. تأتي الهيمنة الاستعمارية، مثل القومية، بأشكال وألوان متعددة. كان التقسيم أداة سيطرة إمبريالية للقرن العشرين، ولد من محاولة «لاحتواء» القومية والمحافظة على نزاهة الإمبراطورية الاستعمارية وليس الرغبة في منح الاستقلال ومن ثم مغادرة المسرح.

لا يمكن للفجوة بين النوايا الأصلية والمخرجات التي حصلت فعليًا أن تكون أكثر وضوحًا: التقسيم الذي نشأ كفكرة راسخة في الفكر الفيدرالي الإمبريالي، في محاولة لتقسيم الأراضي على أساس المنطق الديمغرافي العرقي دون التخلي عن الإمبراطورية، انتهت به الأمر ليكون إستراتيجية سريعة وقذرة لإمبراطورية كانت تنهار بسرعة في ظروف ما بعد عام ١٩٤٥. وبشكل مثير للسخرية، عندما ظهرت الفكرة فإنها كانت تستند إلى خطاب «التنوع ضمن الوحدة»، ليس إلى منطق الدول القومية ذات السيادة التي تقف بمفردها، منفصلة عن الإمبراطورية، وعن الروابط الفيدرالية بغض النظر عن ضعفها. بعد عام ١٩٤٥، تم دفع الرعايا الاستعماريين السابقين إلى تنظيم أنفسهم في دول قومية، وإزالة آثار التعايش السابق وإبراز الاختلافات العرقية، واللغوية، والدينية، من أجل أن يصبحوا «مريئين» و«معروفين» في الساحة الدولية.^{٢٢} لهذا السبب، فإن مصطلح تفكيك الاستعمار يجب أن يكون متميزًا عن التقسيم. وفي الوقت نفسه، يمكن للمصطلح [أي تفكيك الاستعمار] أن يساعدنا في فهم الظروف السياسية المحددة، وأنماط التفكير، والسياق الدبلوماسي الذي انتقل فيه التقسيم من نظرية إلى ممارسة. مع تجلي تفكيك الاستعمار،

بمجرد النظر إلى ما هو أبعد من فلسطين، يمكننا أن نصل إلى قناعة بأن التقسيم وُجد في الواقع كإستراتيجية للحكم البريطاني الإمبريالي، وهذا ما يظهر في سنوات ما بين الحربين العالميتين في سياق الإصلاح وإعادة الهيكلة داخل الإمبريالية. كان التقسيم أداة سيطرة إمبريالية للقرن العشرين، ولد من محاولة «لاحتواء» القومية والمحافظة على نزاهة الإمبراطورية الاستعمارية وليس الرغبة في منح الاستقلال ومن ثم مغادرة المسرح.

له بداية ونهاية واضحتان. هذه القراءة مضللة سواء في سياق نقاش إسرائيل/فلسطين أو جنوب آسيا. كما كتبت عالمة الأنثروبولوجيا كابيري روبنسون (Cabeiri Robinson) في دراستها لجامو (Jammu) وكشمير، فإن المناطق الواقعة في الوسط وما بينها هي بمثابة تذكير بطبيعة التقسيم «غير المكتملة»: «لا يزال التعامل مع التقسيم يتم في كثير من الأحيان على أنه حدث تاريخي أدى إلى انفصال مباشر وواضح بين باكستان والهند. [في المقابل يمكن لنا أن] نفهمه بشكل أفضل على أنه عملية طويلة لإنشاء نظام فئوي وتصنيفي جديد أسس للانفصالات السياسية والثقافية (وليس فقط الإقليمية) بين الدول القومية الجديدة».^{٢٠}

خلقت التقسيمات ما يمكن وصفه بأنه مساحات سياسية مقسمة (وهذا ليس «ما بعد الاستعمار» بالتحديد) وهذا يسمح بفهم الانفصالات العرقية والقومية على أنها مشروع مستمر. بعبارة أخرى، لم يكن التقسيم «الكافي» أو «المكتمل» أبدًا حقيقة تحققت على أرض الواقع بل [إنها كذلك فقط] على المدى البعيد. في المساحات المقسمة، يقوم اللاعبون الذي تم تحويلهم إلى لاعبين قوميين بالانضمام إلى مهمة تسعى جاهدة نحو دولة مستقبلية «مستقرة»، تمتلك أغلبية عرقية قومية أو دينية-قومية واضحة. يمكن تحقيق تصميم كهذا من خلال هندسة الفضاء المكاني باستمرار ليلائم الديمغرافيا، وتمييز الدولة ضد الأقليات، والترحيل القسري عند الحاجة. عند القراءة بهذه الطريقة، نرى أن تاريخ التقسيم أبعد ما يكون عن الانتصار. عوضًا عن ذلك، هو بمثابة تذكير بالضعف المتأصل للفكر الديمقراطي في فترة ما بعد الويلسونية (Post-Wilsonian)، والذي يجد صعوبة في تخيل دولة مستقرة ومنظمة بشكل جيد لا تستند إلى أغلبية عرقية ودينية واضحة.

وباتت الدولة القومية هي النمط الافتراضي للتنظيم السياسي، وأصبح التقسيم رائجًا، ولكن كان هذا عند تغير المعنى الأصلي للمصطلح.

إن إرجاع فكرة التقسيم إلى سنوات ما بين الحربين العالميتين وتحديدها في سياق إمبريالي بريطاني يسمح لنا إذن بتفحص الروايات الغائبة التقليدية المتعلقة بمسيرة الوصول إلى [دول ذات] سيادة وطنية. قبل كل شيء، يبين لنا تاريخ سياسات التقسيم قبل فترة عام ١٩٤٧-١٩٤٨ أنه ظهر لأول مرة كجزء من إعادة هيكلة النظام العالمي على أسس عرقية قومية برعاية إمبريالية، تتوافق مع اللغة الجديدة لتقرير المصير لما يسمى بـ «اللحظة الويلسونية»^{٢١} (Wilsonian Moment)، كما أطلق عليها المؤرخ إيريز مانيللا (Erez Manela)، وليس كوسيلة للترويج لتفكيك الاستعمار بشكل مسبق.^{٢٢} على العكس تمامًا، كان التقسيم جزءًا من ترسانة جديدة ومتطورة من أدوات سياسية لحكم إمبريالي غير مباشر وغير رسمي. ومع ذلك، فإن الطريقة التي تحولت بها النظرية إلى ممارسة في ١٩٤٧-١٩٤٨ غيرت معناها في سياق الانهيار الإمبريالي. تحول التقسيم في نهاية المطاف إلى «إستراتيجية انسحاب» سريعة وقذرة لإمبراطورية تتراجع، على عكس النوايا الأصلية. عند قراءة قصة التقسيم من تلك الزاوية، والطريق إلى ١٩٤٨، يتحول الموضوع إلى عواقب غير مقصودة.

هل التقسيمات صفقات مبرمة، وأحداث مؤثرة تنتمي للماضي وحده؟ كثيرًا ما تشكل الاستعارات خيالنا وفهمنا التاريخي. الكثير من تفسيرات التقسيم المتوفرة لدينا مبنية على الفهم الخاطئ للتقسيمات على أنها «أحداث منتهية» بدلاً من رؤيتها كمشاريع لإعادة هندسة الفضاء كمكان سياسي [وبالتالي] كمهمة مستمرة حتى الآن. ذلك لأننا نميل إلى فهم التقسيم على أنه حدث مؤلم وربما صادم («عملية جراحية»، «قطع»)

صور الكاتب المسرحي البريطاني هاورد برينتون (Howard Brenton) هذه الفكرة جيدًا في مسرحيته لعام ٢٠١٣ بعنوان رسم الحدود (Drawing the Line)، حيث أعاد سرد قصة لجنة الحدود لسيريل رادكليف (Cyril Radcliffe)، والتي تم استلهاً عنوان هذا المقال منها: التقسيمات كالتدوب خلفها الإمبراطورية، وهي خطيرة حيث يمكن أن تتهيج بسهولة. وعلى الرغم من أن الأحداث الكارثية التي وقعت في عامي ١٩٤٧-٤٨ قد ولت، إلا أن التقسيم لا يزال موجودًا إلى يومنا هذا. في إسرائيل اليوم، يستمر نجاح سياسة التقسيم في تشكيل سياسات المنطقتين، كما هو الحال في الهند وباكستان. بالفعل، كان التقسيم ولا يزال متلازمة في طور التكوين، أكثر من أنه كان حدثًا تاريخيًا «منتهيًا». نحن مهتمون بالتقسيمات لأنها لا تزال موجودة إلى هذا اليوم، وتلقى بظلالها الطويلة على حاضرنا. ليس الأمر فقط أنهم فشلوا في توفير حل سحري للنزاعات الطائفية أو الدينية أو العرقية. لم تكن تلك التقسيمات عمليات جراحية مؤلمة وقصيرة وصلت إلى نهايتها ونجحت. يقفز التقسيم من كتب التاريخ القديمة تحديدًا لأنه مهمة مستمرة و«عمل غير مكتمل»، يستمر في تشكيل السياسات المحلية والخارجية في جميع تلك الدول. يجب علينا أن نفهم التقسيم من أجل استيعاب تاريخنا وتقييم الطريقة التي لا يزال يحكمنا بها. يجب علينا أن نفهم كيف يعمل التقسيم في نهاية المطاف، كشكل محدد من أشكال الانخراط مع عالم اجتماعي وسياسي غير متجانس، كأسلوب لفهمه وإعادة تشكيله، وكمعرفة سياسية: فهو لا يشكل الذكريات الجماعية للصدمات والأحداث الماضية فقط ولكن المخاوف الحالية، والقلق، ومفاهيم الحيز الجيوسياسي، وبالتالي الرؤى السياسية للمستقبل أيضًا. إذا كان التاريخ موجودًا ليزودنا بمنظور، فإن فهمنا للكيفية التي يرتبط بها نزاع محلي بإجراءات عالمية كبيرة، وإدراك التشابه الواضح بين أنماط العنف في إسرائيل/فلسطين والأنماط التي نجدها في أماكن أخرى في العالم ما بعد عام ١٩٤٥ هو جزء من هذا المشروع. إن الحجج حول امتلاك النزاع الإسرائيلي/الفلسطيني لطابع التفرد والاستثنائية في هذا الصدد غير مفيدة على الإطلاق. وليس من المفاجئ أن تأتي في كثير من الأحيان من أولئك الذين يتبنون قراءة قومية للتاريخ. كان جورج أروويل (George Orwell)، المتنبي بالأحداث

كالعادة، من أدرك مخاطر الذاكرة القومية الانتقائية في شهر أيار ١٩٤٥ عندما كتب: «يملك جميع القوميين القدرة على عدم رؤية أوجه التشابه بين مجموعات متشابهة من الحقائق. [...] لا يتنكر القومي للفظائع التي يرتكبها جانبه وحسب، بل لديه القدرة الملحوظة على عدم السماع عنهم. [...] قد تكون الحقيقة المعروفة غير محتملة لدرجة أنه يتم طمسها بشكل اعتيادي ولا يُسمح لها بالدخول في عمليات منطقية، أو أنها قد تدخل حساباتنا اليومية ومع ذلك لا نعترف بها أبدًا كحقيقة، حتى في وعينا».^{٣٦}

يتعرض الكثير من الإسرائيليين اليافعين لمشروع تاريخي يقوم على إنكار الذاكرة وطمسها وهو مشروع ترعاه الدولة اليوم. خلال نشأتي كيهودي في إسرائيل، قرأت وثم درست كتبًا لا تعترف بالجانب الفلسطيني. إن محاولات السنوات الأخيرة لتجريم استخدام مصطلح النكبة، وإطالة الحظر المفروض على رفع سريّة الوثائق الأرشيفية التي مضى عليها أكثر من سبعة عقود لأنها قد تبدو محرّجة أو مثيرة للقلق، وحظر نشر مئات الصور من أعوام ١٩٤٧-١٩٤٩، وهو سجل بصري للتطهير العرقي في فلسطين، هي أعراض مقلقة لطمس الذاكرة بشكل عدواني. إن الطاقة الهائلة المكرسة لمحاولات الإخفاء تذكرنا فقط أن التقسيم لا يزال موجودًا معنا حتى الآن، وهو يناقض ما يحاولون إنكاره. إن تزايد التفرقة والفصل العنصري، وهي سمات مميزة للسياسة الإسرائيلية المعاصرة، لها ماضٍ طويل يسبق لحظات ما بعد أوسلو وينبغي الاستفادة منه. يمكن قياس التزايد في الانفصال من خلال الأسوار - الحواجز المادية والقانونية والإدارية - وهي السبل العديدة التي تحاور بها الأطر اليهودية الإسرائيلية المعاصرة نفسها في ما يتعلق بالحقيقة المؤلمة: الرغبات المعاصرة في الانفصال هي نتاج متحول وصلنا عن الأسلاف السابقين.

(ترجمه عن الانكليزية: ميس زياد أبو عاصي)

٢٣ ستيرن، رافاييل ج. «العلاقات القانونية: الدعاوى القضائية المتضاربة في الانتقال من فلسطين تحت الانتداب البريطاني إلى دولة إسرائيل». دراسات مقارنة في المجتمع والتاريخ ٦٢، رقم ٢ (٢٠٢٠): ٨٨-٣٥٩، بالأخص ٦-٣٧٥

٢٤ دبنوف، أري. «التوازن اليهودي والديمقراطي في إسرائيل: مؤرخ يفكر في قانون الدولة القومية». فاثوم، ٢٠١٨، ٢-١٣

٢٥ للحصول على النص الكامل لإعلان استقلال إسرائيل انظر https://avalon.law.yale.edu/20th_century/israel.asp

٢٦ كيدار، نير. «معارضة بن غوريون لدستور مكتوب». مجلة الدراسات اليهودية الحديثة ١٢، رقم ١ (٢٠١٣): ١-١٦؛ رادزير، أميهاي. «دستور لإسرائيل: تصميم اقتراح ليو كوهن، ١٩٤٨». الدراسات الإسرائيلية ١٥، رقم ١ (٢٠١٠): ١-٢٤

٢٧ كانت الدراسة الرائدة في الموضوع لجريس صري. العرب في إسرائيل. ترجمتها إنيما بشناق. نيويورك: مطبعة الاستعراض الشهرية، ١٩٧٦ [نشرت في الأصل بالعبرية، ١٩٦٦]. لمزيد من الدراسات الحديثة انظر روبنسون، شيرا. مواطنون غريبون: الفلسطينيون وولادة دولة إسرائيل الاستيطانية الليبرالية. ستانفورد، كاليف: مطبعة جامعة ستانفورد، ٢٠١٣؛ دلالة، لينا. «المياه العكرة: المواطنة والصهيونية الاستعمارية في الناصرة». ٤٧، رقم ٣ (٢٠١٥): ٨٧-٤٦٧؛ منة، عادل. Nakbah ve-Hišardut: Sipurim Shel Ha-Paleṣṭinim She-Notru Be-Ḥefah Uva-Galil- 1948-1956 [بالعبرية: النكبة والبقاء: قصة الفلسطينيين الذين بقوا في حيفا والجليل، ١٩٤٨-١٩٥٦]. القدس: مطبعة معهد فان لير وهيكيوتس هميؤوحاد، ٢٠١٧.

٢٨ لشرح متكامل، غني تجريبياً ومتطور نظرياً لهذه النقطة انظر ستيرن، «الجوانب القانونية».

٢٩ ليبوفيتش، نيتسان. «زوايا محايدة: مملاتيتوت (إيتاتيسم) والقانون في المحكمة الإسرائيلية، ١٩٤٧-١٩٦١». النقد الألماني الجديد ٤٢، رقم ٣ (١٢٦) (٢٠١٥): ٤١-٦٧ على ٤١

٣٠ تقديم تحليل لمختلف مجالات القانون الدولي خارج نطاق هذا الفصل (ما في ذلك قانون اللاجئين، قانون حقوق الإنسان، والقانون المتعلق بمن لا وطن لهم، وغيره)، معاملة اللاجئين الفلسطينيين تندرج تحت الإطار. من أجل تحليل شامل ومحدث انظر: تكتيرج، لكس، وفرانيسكا ب. ألبانيز. مركز اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠٢٠

٣١ سنانوغلو، بيني. تقسيم فلسطين: وضع السياسات البريطانية في نهاية الإمبراطورية. شيكاغو ولندن: مطبعة جامعة شيكاغو، ٢٠١٩

٣٢ جدل قاداته مؤخراً بيرنوم، ماريلا. «الاعتراف بالتنوع: إنشاء الاختلاف الديني في باكستان وإسرائيل». في الثقافة والنظام في السياسة العالمية: التنوع وسيناته، حرره أندرو فيليبس وكريستيان ريوس-سميت. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ٢٠٢٠، ٧٠-٢٥٠

٣٣ «لحظة ويلسون»: في أعقاب الحرب العالمية الأولى كان العديد المستعمرين يعتقدون بأن الوقت قد حان للوصول إلى نظام عالمي جديد مختلف عن ما قبل الحرب. على العكس من الوضع الذي كان سائداً قبل الحرب، والذي كانت فيه القوى الغربية العظمى تتربع في القمة بينما يتم تهميش باقي العالم، خلقت «لحظة ويلسون» (نسبة إلى الرئيس الأمريكي ويلسون الذي نشر في العام ١٩١٨ نقاطه الأربع عشرة حول السلام العالمي) شعوراً بأن هذا النظام اللامتساوي سينهار، وأنه سيتم إعطاء الدول غير الأوروبية مكانها الصحيح المتساوي مع باقي الأمم [المترجم].

٣٤ مانيل، لحظة ويلسون.

٣٥ روبنسون، كابييري. جسم الضحية، جسم المقاتل: عائلات لاجئة و صنع الجهاديين الكشميريين. بيركلي، كاليفورنيا: مطبعة جامعة كاليفورنيا، ٢٠١٣

٣٦ جورج أورويل، «ملاحظات حول الوطنية [بالأصل في أيار ١٩٤٥]». إنجلترا الخاصة بك ومقالات أخرى. لندن: سيكر وواربرج، ١٩٥٣